### على رأسها مجلس الأمن القومي

# إصلاح الأجهزة الأمنية وتفعيلها ... وإشكالية طبيعة النظام السياسي الفلسطيني

**كتب حسن جبر**

خاضت مؤسستا الرئاسة والحكومة، ومعهما القوى والفصائل الوطنية والإسلامية، نقاشاً متواصلاً حول سبل النهوض بالأجهزة الأمنية الفلسطينية، لتغدو القوة الموحدة التي تستطيع القيام بواجباتها اتجاه حماية الأمن الفلسطيني، وتعزيز الشعور بالأمن والأمان الذي افتقده الشعب الفلسطيني خلال الفترة الماضية.

وما زاد من وتيرة النقاش، الاشتباكات التي دارت في شوارع غزة في الأسابيع الماضية، والتي أبرزت بوضوح الحاجة الملحة لإعادة بناء مجلس الأمن القومي وتفعيله، في محاولة لجسر الهوة بين مؤسستي الرئاسة والحكومة، التي تدعي كلتاهما أحقيتها في الإشراف على الأمن الفلسطيني والأجهزة الأمنية المختلفة.

وفي تفاصيل الخلاف بين المهتمين بالنقاش، تبرز بوضوح أسئلة متعددة حول كيفية بناء الأجهزة الأمنية ومجلس الأمن القومي، وإن كان هذا البناء يستدعي، أولاً، حسم طبيعة النظام السياسي الفلسطيني من حيث كونه نظاماً رئاسياً أو برلمانياً أو مختلطاً. وتتساءل الأطراف المعنية عن إمكانية بناء المؤسسة الأمنية بمعزل عن الإجابة عن هذا السؤال؟ وتبرز كذلك، أسئلة كثيرة عن طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وتأثيره على شكل المؤسسة الأمنية، وطبيعة مجلس الأمن القومي الفلسطيني وتركيبته ودوره وإمكانيات تطويره ليصبح الإطار الفاعل القادر على الإمساك بزمام الأمور الأمنية بعد فترة من الركود وعدم الفاعلية، وإن شئنا الدقة الغياب الواضح لدور هذا المجلس.

### عيسى: طبيعة النظام السياسي لا تؤثر

ويقول يوسف عيسى، مدير الأمن الوقائي في قطاع غزة، إن هناك أهمية كبيرة لإعادة بناء وتطوير الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أساس وطني بعيداً عن أي استقطاب سياسي. وأكد عيسى لـ "آفاق برلمانية" أن تشكيل المؤسسة الأمنية لا علاقة له بشكل النظام السياسي الفلسطيني، سواء كان نظاماً برلمانياً أم رئاسياً، مضيفاً: كثير من الأنظمة السياسية تعتمد النظام السياسي المختلط (الرئاسي والبرلماني)، ولديها أنظمة وأجهزة أمنية فاعلة، لأنها تعتمد على الأجهزة الأمنية المهنية البعيدة عن العمل السياسي. وتابع: المهم، أن نبتعد بالأجهزة الأمنية عن الفصائلية، وأن تكون الأجهزة الأمنية خارج أي استقطاب سياسي.

وأشار عيسى إلى أهمية الاتفاق على نظرية أمنية تحدد مؤسسات وأطر وطبيعية القوانين الأمنية. وقال: بالإمكان، الآن، أن نبدأ في إعادة تشكيل مجلس الأمن القومي وفق القانون، والاتفاق على عضويته ومرجعيته كما حددهما القانون.

### مقداد: عضوية مجلس الأمن القومي ليست محاصصة

واتفق ماهر مقداد الناطق، باسم حركة "فتح" في قطاع غزة، مع ما طرحه عيسى من حيث عدم ضرورة أن يتم حسم النظام السياسي كسبيل لإصلاح الأجهزة الأمنية. وقال مقداد: حسم طبيعة النظام السياسي لم يكن مطروحاً في السابق.

وأوضح أن قضية إعادة تفعيل مجلس الأمن القومي وتطويره كانت مطروحة في السابق، وتم نقاشها في أكثر من مكان. وأشار إلى أن "عضوية مجلس الأمن القومي ليست محاصصة، لأن الوجود في مجلس الأمن القومي هو نتاج المراتب والمواقع القيادية التي تتطلب رئاستها العضوية في هذا المجلس، الذي يترأسه الرئيس محمود عباس.

### برهوم: يجب إصلاح النظام السياسي

غير أن فوزي برهوم، المتحدث باسم حركة "حماس"، يختلف مع ما ذهب إليه عيسى بشأن عدم أهمية الاتفاق على النظام السياسي الفلسطيني كشرط لبناء الأجهزة الأمنية وتطويرها. وقال برهوم: الجميع يطالب بإعادة إصلاح النظام السياسي الذي اعتمد على نظام الحكم الواحد، وهو ما انسحب على الأجهزة الأمنية والسفارات والمحافظات. وتابع: إذا أردنا شراكة حقيقية يجب علينا إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، وهو الذي يستدعي ألا تكون الأجهزة الأمنية من لون واحد.

وبعد أن شدد على ضرورة إعادة بناء مجلس الأمن القومي، استذكر برهوم كيف عملت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بشكل عام، وبفعالية كبيرة، ضد حركة "حماس" في الاشتباكات الأخيرة، كما قال. وأكد ضرورة أن يتم، الآن، العمل الجاد بصورة ملحة من أجل شراكة حقيقية في كل الأمور، بما فيها الأجهزة الأمنية، مشيراً إلى أن مطلب إعادة بناء مجلس الأمن القومي مطلب قديم طالبت به قوى اليسار الفلسطيني مرات عدة. وقال: الكل يجمع على إعادة بناء وتطوير مجلس الأمن القومي، الذي يشرف على الوضع الأمني.

### الغول: مطلوب خطة أمنية وطنية شاملة

بدوره، قال كايد الغول، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، أن الأجهزة الأمنية تحمل عبء توفير الأمن والأمان وحماية الوضع الداخلي الفلسطيني، مضيفاً: مجلس الأمن القومي يجب أن يوحد الأجهزة الأمنية من حيث الخطة والمهمات، وذلك ارتباطاً بقرار سياسي. وأكد أن بعض القوى طالب خلال مراحل مختلفة بضم ممثلين من القوى والفصائل الى مجلس الأمن القومي حتى تتكامل مهمة هذا المجلس، لافتاً إلى أن هذا يساعد في أن يتوحد القرار في مواجهة حالات الانفلات الأمني الذي تمر بها الساحة الفلسطينية. ودعا الغول الى تفعيل مجلس الأمن القومي ووضع خطة أمنية وطنية شاملة تتعامل مع الواقع الفلسطيني.

### زيدان: مشكلة الأمن تكمن في ازدواجية القرار

وقال صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، أن الأساس يقول بوجوب أن يكون للأجهزة الأمنية قرار موحد بعيداً عن الازدواجية، مضيفاً: هذا لا يتحقق إلا عبر إقامة حكومة وحدة وطنية تقوم بإصلاح مجلس الأمن القومي وتفعيله، وتحديد دور الأجهزة الأمنية ومهماتها. وأشار زيدان إلى أن مشكلة الأمن تكمن في ازدواجية القرار داخل الأجهزة الأمنية، مؤكداً أن هذه لا تحل إلا من خلال وحدة القرار وبمشاركة الجميع. ونوه زيدان إلى أن مجلس الأمن القومي كان مشلولاً في السابق بسبب الازدواجية في عمل السلطة والأجهزة الأمنية.

### تراجع دور مجلس الأمن القومي

يشار إلى أن مجلس الأمن القومي يعتبر إحدى المؤسسات الفلسطينية الرئيسية، التي أقيمت كإحدى مؤسسات السلطة الوطنية، من أجل حفظ الأمن الفلسطيني والإشراف على الأجهزة الأمنية، التي أقيمت بعد العودة إلى الوطن، وإقامة السلطة الوطنية. ويماثل مجلس الأمن القومي المجلس العسكري الأعلى، الذي كان يوحد فصائل المقاومة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ويضم مجلس الأمن القومي في عضويته رئيس السلطة الوطنية الذي يترأس المجلس، وكذلك رئيس الوزراء، ورئيس المجلس التشريعي، ورؤساء الأجهزة الأمنية، ووزراء الداخلية والخارجية والمالية، وعدداً من الوزراء وقادة الأجهزة الأمنية، إلى جانب بعض الكفاءات المهنية والأمنية.

وعمل مجلس الأمن القومي بشكل فعال في السنوات الأولى لإقامة السلطة الوطنية، وحافظ على أعماله ودورية اجتماعاته ولقاءاته، إلا أن دوره وعمله تشوشا بعد فوز حركة "حماس" وبروز الازدواجية في السلطة والأجهزة الأمنية الفلسطينية. وانعكس ضعف مجلس الأمن القومي على فعاليته في محاربة ظاهرة الفلتان الأمني المستشرية في الأراضي الفلسطينية منذ سنوات، من دون أية حلول جذرية، وبالتالي انعدام العمل على فرض النظام والقانون.

وكانت الجبهتان الشعبية والديمقراطية قدمتا قبل أشهر اقتراحاً إلى القوى الوطنية والإسلامية، قبل الذهاب إلى حوار مكة، من أجل إنهاء الفلتان الأمني واستئناف الحوار الوطني. وفي نص المقترح، طالبت الجبهتان بإعادة تشكيل مجلس الأمن القومي وتفعيله برئاسة الرئيس ومشاركة رئيس الوزراء ووزير الداخلية ورؤساء الأجهزة الأمنية، وذلك لتوحيد عمل الأجهزة الأمنية وفق خطة أمنية لحفظ أمن الوطن والمواطن. كما كان وزير الشؤون الخارجية، الدكتور محمود الزهّار، كشف النقاب عن وجود اقتراح مصري يقضي بتشكيل جيش وطني فلسطيني يضم أبناء الشعب الفلسطيني كافة من الفصائل كافة، وهو ما رحبت به العديد من الفصائل الفلسطينية، مؤكدة مطالبتها بتفعيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أساس مشاركة الجميع فيها. ورحبت حركة "فتح" بالاقتراح المصري، على لسان الناطق باسمها الدكتور جمال نزال، الذي قال في تصريحات صحافية إن تعدد الأجهزة الأمنية الفلسطينية له الكثير من الأضرار، وأن "فتح" ترحب بمشاركة الجميع.

وقال نزال: نحن ننادي بتوحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية تحت قيادة موحدة، أو تحت قيادة مجلس الأمن القومي الفلسطيني، أو الرئيس محمود عباس، المهم أن تكون هناك وحدانية للأجهزة الأمنية، بحيث تنصهر كلها في بوتقة واحدة.

بدوره، أكد الغول أن الجبهة الشعبية مع كل خطوة تؤدي الى التعامل مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أساس تقويمها وتفعيلها لتقوم بمهماتها في حماية الوطن والمواطن، مضيفاً أن: الجبهة الشعبية من أوائل القوى التي دعت الى رفع الغطاء التنظيمي عن العاملين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، حتى تصبح هذه الأجهزة تعمل وفق أجندة تخرج عن إطار الموقف التنظيمي.

وفي السياق ذاته، أعرب زيدان عن ترحيبه بهذا الاقتراح، مؤكداً ضرورة تفعيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أساس مشاركة الجميع فيها وتوحيدها تحت قيادة موحدة. من جانبه، قال برهوم: إن حركة "حماس" مع تغيير المؤسسة الأمنية الفلسطينية وإيجاد حالة أمنية جديدة، وضرورة إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية من جديد، وأن تصبح تمثل ألوان الطيف الفلسطيني كافة. وفرضت الحالة الأمنية السائدة في الأراضي الفلسطينية نفسها على الحوار في مكة، وما تمخض عنه من "اتفاق ثنائي" تتواصل الجهود من أجل تطبيقه على الأرض بتشكيل حكومة وحدة وطنية، مع استكمال الحوار حول باقي الملفات. وقال مقداد: إن لجنة الشراكة الوطنية التي تم تشكيلها في مكة بحثت كثيراً من القضايا، وكانت من بينها قضية الأجهزة الأمنية، مؤكداً أن الحديث تركز حول كيفية الحفاظ على المؤسسة الأمنية كمؤسسة للجميع وإمكانية إبعادها عن الانتماء والاستقطاب السياسي حتى لا تكون هناك مؤسسة حزبية. وأشار إلى أن اللجنة لم تستكمل عملها، وستبقى في حالة انعقاد دائم لاستكمال كل المواضيع المطروحة لتحقيق مبدأ الشراكة السياسية.

**٧٠٫٣٪ منهم يرون أن أفراد الأمن جزء من حالة الفلتان**

# المواطنون يتطلعون إلى أجهزة أمنية غير حزبية تضبط الشارع وتشعرهم بالأمان

**خاص - "آفاق برلمانية"**

منذ "الحرب" الأخيرة في شوارع غزة، بين منتسبي القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية، وآخرين من حرس الرئاسة، والأمن الوقائي، والمخابرات، وأجهزة أمنية أخرى، لم يعد الحاج أحمد حبيب (أبو عواد)، الذي يقطن في حي تل الهوى بمدينة غزة، يشعر بجدوى بقاء هذه الأجهزة، بل بات يقول صراحة: يجب ألا نسميهم "أجهزة أمن"، بل "أجهزة رعب"، فهو، لأكثر من أسبوع، لم يذق طعم النوم، عدا عن كونه حمل روحه على كفه، كغيره من الغزيين المقيمين في هذا الحي، وغيره من أحياء القطاع.

ويقول حبيب: ما قبل نجاح حركة "حماس" في الانتخابات، كنت تشعر أن هناك خللاً في العديد من الأجهزة الأمنية، من حيث مخالفتها للقانون في الكثير من حالات الاعتقال، والتعذيب، وما شابه، علاوة على استغلال بعض أفراد هذه الأجهزة، مواقعهم للعربدة على المواطنين، أما اليوم، وبعد تشكيل القوة التنفيذية، وإقحامها والأجهزة الأمنية الأخرى، في الاقتتال الداخلي، باتت جميعها مصدر وبال على المواطنين.

وجواباً عن سؤال حول ما يتوقعه، ويتمناه من الأجهزة الأمنية، يقول: أن تكون كما في الدول المجاورة على الأقل، أي أن تطبق القانون، وليس قرارات قادة هذا الحزب أو ذاك، وليس أن تكون هي من تمارس الجزء الأكبر من الفلتان الأمني، بل وتغذيه.

ورأي حبيب لا يختلف عن رأي منال يعيش، الطالبة الجامعية التي تقطن منزلاً في قلب مدينة نابلس، وتقول: للأسف، في أغلب الأحيان، أفراد هذه الأجهزة مجرد ديكور في الشوارع، فهم غير قادرين إلا على تنظيم السير، في أفضل الحالات، وحتى هذه تصطدم بعقبات كثيرة، على رأسها إذا كان من يخالف قوانين السير من المسلحين؛ أي من يشيعون الفلتان والفوضى في البلد.

وتعترف يعيش: عدم قدرتهم على لجم الزعران، والزعرنات، جعلني، والكثير من صديقاتي نفقد الثقة بهم إلى أبعد حد ... يتحدثون عن خطط أمنية، بين فترة وأخرى، لكننا ندرك أنها مجرد شعارات لا تطبق على الأرض، وإذا طبقت فهي "على ناس وناس"، ومفرغة من معناها ... صحيح أن الاحتلال يلعب دوراً في ضعف هذه الأجهزة، لكن لو توفرت الإرادة، لتم القضاء على الفلتان، وبخاصة أن رموز هذا الفلتان في نابلس، وغيرها من المدن الفلسطينية، معروفة جداً.

ويروي المهندس أيوب سالم، من رام الله، حادثة استهجان طفله لقيام مسلحين بإطلاق عيارات نارية في السماء، وإجبار أصحاب المحال التجارية على إغلاقها، لسبب أو لآخر، وحالة العجز التي رافقت عقله ولسانه لدى محاولته إيجاد إجابة منطقية لذلك. ويقول سالم: لا أدري سر هذا الضعف والعجز أمام هؤلاء المسلحين، الذين يفرضون ما يريدونه على الشارع ... لا أعتقد أن الأجهزة الأمنية، وعلى الرغم من الضربات التي تعرضت لها من قوات الاحتلال، غير قادرة على ردعهم، بل لا تريد ... ربما، ولا يمكن أن أجزم هنا، أن ثمة من هو مستفيد من هذه الحالة، ممن هم داخل هذه الأجهزة، أو على رأسها. ويضيف: المشكلة أن هيبة هذه الأجهزة "في الحضيض"، فكيف يكون حضورها في الشارع، في الوقت الذي يختطف ثلاثة من الشرطة، ومن وسط رام الله، لمجرد قيامهم بملاحقة سيارة غير قانونية، لأحد المسلحين، أو توقيفه لبعض الوقت؟! كما أن شعبيتها "في الحضيض" أيضاً، فالعديد من أفراد هذه الأجهزة، يشترك بشكل مباشر في حوادث الفوضى والفلتان الأمني، فهو لا يمارس دوره في حماية القانون، بل تراه يذبح القانون بسكين حادة، وقبل الجميع. ولا يحلّق تيسير مرتضى، من سكان رفح، بعيداً عن سابقيه، حين يؤكد: توقعنا بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، أن يتم بسط سيادة القانون، عبر الشرطة، وعناصر الأمن الوطني، وغيرها من الرئاسة، لكن هذا لم يحدث، بل ازدادت الأمور سوءاً، وبخاصة بعد نجاح حركة "حماس" في الانتخابات، وتشكيل القوة التنفيذية، ودخول هذه الأجهزة جميعها في معارك مع بعضها البعض، لفرض سيطرتها بالقوة، وليس لفرض القانون، بل لحسابات تتعلق بصراع سياسي بين "فتح" و"حماس"، أو الرئاسة والحكومة.

ويضيف مرتضى، ويعمل مدرساً: أرجو أن يستمعوا إلى النداءات الكثيرة التي تطالب بتحييد الأجهزة الأمنية عن الصراع السياسي، والاستقطاب الحاد بين "فتح" و"حماس"، لتبقى أجهزة الأمن تمارس دورها في حماية المواطنين وليس قتلهم وترويعهم، كما يحصل على يد أفراد من الأجهزة، سواء التابعة للرئيس محمود عباس، أم رئيس الوزراء إسماعيل هنية، ووزير داخليته سعيد صيام.

ويؤكد مرتضى: الأحداث المؤسفة التي شهدها قطاع غزة، قبل اتفاق مكة، أكبر دليل على ما وصلت إليه هذه الأجهزة ... لم نعد نشعر بالأمان، الذي وعدنا به الرئيس "أبو مازن"، في حملته الانتخابية، كما وعدتنا به حركة "حماس"، وإذا كانت هذه الأجهزة عاجزة عن توفير الأمن والأمان للمواطن، وهو سبب تأسيسها، عليها أن ترحل، مطالباً بحل جميع الأجهزة الأمنية، ووقفها عن العمل، لأن وجودها كعدمه، إلى حين الخروج بأجهزة جديدة، تكون من القوة بما يمكنها من السيطرة على الأرض، ومن الحياد ما يجنبها أن تكون طرفاً في صراع فصائلي أو ما يشبه ذلك.

ويطالب منير منصور، وهو طالب جامعي من محافظة قلقيلية، بحل الأجهزة الأمنية جميعاً، وصهرها في بوتقة "جيش شعبي جامع لكل الفصائل الفلسطينية، ضمن خطة تحرير شاملة، يقودها مجلس عسكري قومي، تكون مهمته الأساسية مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وحماية المواطنين الفلسطينيين من الاجتياحات المتكررة للمدن، وبخاصة في الضفة الغربية، في حين تترك مهمة الأمن الداخلي لقوة شرطية جديدة غير مسيسة".

وتشير استطلاعات رأي حديثة، إلى أن ثقة المواطن الفلسطيني بالأجهزة الأمنية، وقدرتها على ضبط الفوضى والفلتان في تناقص متواصل، ففي استطلاع رأي أجرته جامعة النجاح الوطنية، قبل أشهر، أكد ٧٠٫٣٪ أن أفراد الأجهزة الأمنية جزء من حالة الفلتان التي يعاني منها الشارع الفلسطيني، في حين يعتقد ٥٠٫٢٪ من المستطلعة آراؤهم، أن المسؤولين الفلسطينيين غير معنيين بمحاربة الفلتان الأمني.